منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 356، جنيف، 23 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2026

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٦
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء تحديد جديد، وفقاً لدستور منظمة العمل الدولية والنظام الداخلي لمجلس الإدارة (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣١).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية باء: تحسين الإدارة السديدة والإشراف.

الانعكاسات السياسية: لا توجد في هذه المرحلة.

الانعكاسات القانونية: لا توجد في هذه المرحلة.

الانعكاسات المالية: نعم، رهناً بقرار مجلس الإدارة.

إجراء المتابعة المطلوب: رهناً بقرار مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب المستشار القانوني بالتعاون مع قسم الإحصاءات.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.353/INS/6؛ الوثيقة GB.353/PV، الفقرة ٢١٨(ب).

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ أولاً - مقدمة

١. في سياق المناقشة المتعلقة بإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة منظمة العمل الدولية وآخر المستجدات عن وضع التصديق على صك عام ١٩٨٦ بشأن تعديل دستور منظمة العمل الدولية،[١] قرر مجلس الإدارة في دورته ٣٥٣ (آذار/ مارس ٢٠٢٥) أن يدرج في جدول أعمال دورته ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦) بنداً بشأن عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.[٢]

٢. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن هذه العملية، بالإضافة إلى الخيارات المقترحة بشأن تنفيذها المحتمل، لتمكين مجلس الإدارة من اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء عملية تحديد جديدة وفقاً لنظامه الداخلي ودستور منظمة العمل الدولية.

٣. وبغية مساعدة مجلس الإدارة في النظر في هذه المسألة، تقدم هذه الوثيقة الإطار القانوني المطبّق ونظرة عامة على التطورات التاريخية والإجراءات الواجب اتباعها وفقاً للقواعد الحالية. وأخيراً، تقدم هذه الوثيقة جدولاً زمنياً محتملاً، إذا ما قرر مجلس الإدارة بدء عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.

◄ ثانياً - الإطار القانوني

٤. تخضع عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية لأحكام دستور منظمة العمل الدولية والنظام الداخلي لمجلس الإدارة. وتنص المادة ٧(٢) من الدستور على وجود الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى عدد هذه الدول:

> تعيّن الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية عشرة أعضاء من بين الأشخاص الثمانية والعشرين الذين يمثلون الحكومات، بينما يعيّن الثمانية عشر الباقين الأعضاء الذين يختارهم لهذا الغرض المندوبون الحكوميون في المؤتمر، بعد استبعاد مندوبي الدول الأعضاء العشر سالفة الذكر.

٥. وتشير المادة ٧(٣) من الدستور إلى الإجراءات التي تكفل تحديد هذه الدول:

> يحدد مجلس الإدارة، عند الاقتضاء، الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، ويضع قواعد تكفل قيام لجنة محايدة بالنظر في جميع المسائل المتصلة باختيار الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية قبل أن يبت فيها مجلس الإدارة. ويفصل المؤتمر في أي اعتراض تقدمه أي دولة عضو على إعلان مجلس الإدارة الذي يحدد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، ولكن تقديم اعتراض إلى المؤتمر لا يوقف تطبيق الإعلان إلى أن يفصل المؤتمر في هذا الاعتراض.

٦. وتنص المادة ١-٣ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة على القواعد المشار إليها في المادة ٧(٣) من الدستور:

> ١-٣-١ لا يبتّ مجلس الإدارة في أي مسألة تتعلق باختيار الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية ما لم تكن مسألة تعديل قائمة هذه الدول الأعضاء مدرجة في جدول أعمال الدورة كبند محدد، وما لم يتوفر لدى مجلس الإدارة تقرير من هيئة مكتبه عن المسألة التي يتعين البت فيها.
>
> ١-٣-٢ على هيئة مكتب مجلس الإدارة، قبل أن توصي المجلس بإجراء أي تعديل على قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، أن تستشير لجنة يعينها مجلس الإدارة وتضم خبراء مؤهلين لإسداء المشورة بشأن المعايير الأنسب لتحديد الأهمية الصناعية وبشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول بعد تقييمها على أساس هذه المعايير.

---

[١] انظر الوثيقة GB.356/INS/INF/5 للاطلاع على آخر المستجدات عن وضع التصديق على صك عام ١٩٨٦ بشأن تعديل دستور منظمة العمل الدولية.

[٢] الوثيقة GB.353/PV، الفقرة ٢١٨(ب).

ثالثاً - لمحة تاريخية

معنى مفهوم الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية

٧. أُدرج مفهوم "الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية" في المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي، لتجنب الإشارة صراحة إلى البلدان التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى.[٣] وقد حُدد عدد المقاعد المخصصة لهذه الدول الأعضاء بثمانية مقاعد.[٤] وكان من المقرر أن يبتّ مجلس عصبة الأمم في مسألة تحديد البلدان المؤهلة لتكتسب صفة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. ثم افتُرض ببساطة أنّ هذه الصيغة لن تستبعد الدول الغربية التي يعمل فيها غالبية السكان العاملين بأجر في الزراعة، دون محاولة تعريف هذا المفهوم بأي شكل من الأشكال، سواء في نص الدستور أو في أي لوائح أخرى.[٥]

٨. وجرت مناقشة معنى هذا المفهوم للمرة الأولى في عام ١٩٢١، عندما شكل مجلس عصبة الأمم لجنة مشتركة تضم أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وخبيرين عيّنهما الأمين العام لعصبة الأمم، للرد على شكوى رسمية قدمتها الهند في عام ١٩١٩ بشأن مسألة تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. وكُلفت هذه اللجنة المشتركة بتحديد المعنى الواجب إضفاؤه على تعبير "الأهمية الصناعية"، بالإضافة إلى تحديد المعايير، بما في ذلك قيمتها النسبية، التي تكفل اختيار الدول الثماني المعنية. ورأت اللجنة، في ضوء أهداف منظمة العمل الدولية، كما هو محدد في دستورها، أنّ الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية هي "الدول ذات الأهمية الرئيسية من حيث تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل".[٦] وفي عام ١٩٢٢، أشارت محكمة العدل الدولية الدائمة في فتواها المتعلقة باختصاص منظمة العمل الدولية بشأن التنظيم الدولي لظروف عمل الأشخاص العاملين في الزراعة، إلى أنّه ينبغي تفسير كلمة "الصناعية"، كما وردت في معاهدة فرساي، بالمعنى الواسع الذي يشمل مختلف مجالات العمل الإنتاجي، بما في ذلك الزراعة.[٧] وفي عام ١٩٣٥، عندما بدأ تنفيذ عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، عقب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي) إلى منظمة العمل الدولية وكذلك انسحاب ألمانيا، أُشير إلى أنّه "من الناحية العملية، تتطابق الأهمية الصناعية للدول إلى حد كبير مع أهميتها بشكل عام، طالما يُتفق على أنّ كلمة "الصناعية" يُقصد استخدامها بالمعنى الواسع الذي يشمل مجال الإنتاج بأكمله، وهو يمثل أساس الثروة الوطنية ككل".[٨] وبناء على ذلك، لا تزال لجان الخبراء التي أنشأها مجلس الإدارة لتحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، تعتبر أنّ عملها يتمثل في دراسة الأهمية الاقتصادية للدول الأعضاء.[٩]

مراجعة قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية

٩. تم تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية لأول مرة في عام ١٩١٩، بدافع الضرورة ليتسنى عقد اجتماعات مجلس الإدارة.[١٠] ومنذ ذلك الحين، قرر مجلس الإدارة إجراء عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في إحدى عشرة مناسبة إضافية، أسفرت تسع منها عن تعديل القائمة (في الأعوام ١٩٢٢ و١٩٣٥ و١٩٤٠ و١٩٤٤ و١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٧٨ و١٩٨٠ و١٩٨٣)، بينما لم تسفر اثنتان عن أي تعديل (في عامي١٩٦٣ و١٩٦٨). وفي عام ١٩٥٤، مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة، ازداد أيضاً عدد المقاعد المخصصة للدول الأعضاء

---

[٣] مؤتمر باريس للسلام (١٩١٩-١٩٢٠)، اللجنة المعنية بتشريعات العمل الدولية، ١٩١٩، الصفحات ٨٢ و٨٤ -٨٥.

[٤] المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي.

[٥] اللجنة المعنية بتشريعات العمل الدولية، ١٩١٩، الصفحات ٨٢ و٨٤ -٨٥.

[٦] انظر:

League of Nations, *Report of the Committee appointed to consider the criteria to be adopted in the selection of the eight States of chief industrial importance*, C.410.1922.V, 31 May 1922, Annex I, p. 12.

[٧] محكمة العدل الدولية الدائمة، *الفتوى رقم ٢*، Series B, File F.a.II، ١٢ آب/ أغسطس ١٩٢٢. أشارت لجان الخبراء باستمرار إلى ما ورد في فتوى عام ١٩٢٢ في سياق تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، كدليل لتوضيح اختصاصهم وتحديد نطاق مهمتهم.

[٨] انظر:

69th Session of the Governing Body, *Minutes of the Fourth Sitting (Private)*, January–February 1935, Appendix I, Report on the question of the eight States of chief industrial importance, Annex C, pp. 45–47.

[٩] الوثيقة GB.222/3/9، الملحق، تقرير لجنة الخبراء المعنية بتحديد الدول العشر ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، ١٩٨٣، الفقرة ٥.

[١٠] كان هناك تسليم بأنّ إعداد القائمة كان "صعباً للغاية"؛ انظر محضر أعمال الاجتماع السنوي الأول لمؤتمر العمل الدولي، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، الصفحات ١٣ و١٣١-١٣٢.

ذات الأهمية الصناعية الرئيسية من ثمانية إلى عشرة مقاعد حالياً.[١١] ومنذ عام ١٩٨٣، لا تزال الدول الأعضاء العشر التي تتمتع بهذا الوضع على حالها: البرازيل والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان والاتحاد الروسي[١٢] والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وترد عمليات تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية السابقة في الملحق الأول.

أدوار مجلس الإدارة وهيئة مكتبه ولجان الخبراء

١٠. في عام ١٩٣٥، أكدت هيئة مكتب مجلس الإدارة أنّ مجلس الإدارة - وليس مجلس عصبة الأمم - هو السلطة المكلفة بمراجعة قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، كلما حدث تطور جديد يقتضي ذلك أو بناءً على طلب دولة عضو تدعي أحقيتها في مكان على القائمة. وقد كان واضحاً أنّه في حال وجود نزاع بشأن القائمة المعدلة، فإنّ القرار النهائي يعود إلى مجلس عصبة الأمم، بما يتماشى مع المادة ٣٩٣ من معاهدة فرساي. وقررت هيئة المكتب أيضاً استشارة الخبراء بشأن تطبيق وترجيح المعايير قبل تقديم تقرير جديد إلى مجلس الإدارة.[١٣]

١١. وجرى لاحقاً تقنين الأدوار الموكلة إلى مجلس الإدارة وهيئة مكتبه والممارسة المتمثلة في استشارة الخبراء، في تعديل عام ١٩٤٦ لدستور منظمة العمل الدولية والذي يشكّل أساس النص الحالي للمادة ٧(٣) من الدستور. وفي عام ١٩٤٨، اعتمد مجلس الإدارة، بموجب هذه المادة، قواعد تنظم هذا الإجراء في نظامه الداخلي. وقرر عدم وضع قواعد تفصيلية تغطي جميع المسائل المتعلقة بالعملية، وذلك لمنح لجان الخبراء المرونة اللازمة للنظر في كل مسألة بشكل مستقل.[١٤] ومنذ ذلك الحين، يتطلب الإجراء قيام مجلس الإدارة بتعيين لجنة من الخبراء المستقلين من أجل تقديم المشورة إلى هيئة مكتبه التي ترفع بدورها توصياتها إلى مجلس الإدارة لغرض اتخاذ قرار بهذا الشأن. وفي الممارسة العملية، دأبت هيئة المكتب على اتباع توصيات لجان الخبراء بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.

المعايير المستخدمة في تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية

١٢. استُخدمت معايير متنوعة لتحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، كما هو موضح في الملحق الأول. وشملت المعايير السابقة مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية منظمة العمل الدولية والدخل القومي والتجارة الخارجية والسكان النشطين اقتصادياً، وجميعها معايير لطالما اعتُبرت مرتبطة بالنشاط الاقتصادي للدول الأعضاء. كما تم تحديد هذه المعايير وفقاً لقيمتها النسبية. وفي عام ١٩٨٣، استُبدل معيارا الدخل القومي والسكان النشطين اقتصادياً، اللذان كانا يُستخدمان في عام ١٩٨٠، بمعيار واحد، هو: الناتج المحلي الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) محسوباً على أساس الأسعار العالمية الثابتة. ونظراً لأنّ الأهمية الاقتصادية مفهوم مختلف عن الرفاه الاقتصادي، رأت لجنة الخبراء آنذاك أنّ هذا المعيار وحده كفيل بقياس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد بعينه خلال عام كامل، وأنّ إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي القابلة للمقارنة توفّر أساساً كافياً لتحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.[١٥] وأشارت هيئة مكتب مجلس الإدارة إلى أنّ البيانات المتاحة شملت حجم القوى العاملة في البلاد كما هي عليه في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي لم يعد من الضروري النظر في إحصاءات القوى العاملة بشكل منفصل، كما كان عليه الحال سابقاً.[١٦]

---

[١١] مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٣٦، عام ١٩٥٣، *محضر الأعمال*، الصفحتان٤٢٣ و٤٤٢.

[١٢] في عام ١٩٩٢، خلف الاتحاد الروسي عضوية الاتحاد السوفياتي.

[١٣] تقرير بشأن المسألة المتعلقة بالدول الأعضاء الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٣٥، الصفحة ٣٤.

[١٤] تفسير قدمه المستشار القانوني إلى لجنة النظام الداخلي لمجلس الإدارة، الدورة ١٠٤ (١٩٤٨)، *مشاريع محاضر الجلسة الثانية* (جلسة سرية)، الفقرة الثانية.

[١٥] الوثيقة GB.222/3/9، الملحق، تقرير لجنة الخبراء بشأن تحديد الدول الأعضاء العشر ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، الفقرتان ٦ -٧.

[١٦] الوثيقة GB.222/3/9، تقرير هيئة مكتب مجلس الإدارة، الفقرة ٤.

◄ رابعاً - عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية

١٣. وفقاً للمادة ٧(٣) من الدستور والمادة ١-٣ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، فإنّ إجراء تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية يستلزم اتباع الخطوات الأربعة الرئيسية الواردة أدناه.

١- قرار بدء تنفيذ العملية

١٤. تنص المادة ٧(٣) من الدستور على أن يحدد مجلس الإدارة "عند الاقتضاء" الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. وعليه، ينبغي لمجلس الإدارة النظر في مسألة تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية بناء على طلب دولة ترى نفسها مؤهلة للانضمام إلى قائمة هذه الدول الأعضاء أو عند حدوث أي تطور جديد يقتضي ذلك، مثلاً إذا انسحبت دولة عضو ذات أهمية صناعية رئيسية من منظمة العمل الدولية،[١٧] مع العلم أنه، في ضوء الصياغة العامة للدستور، يجوز لمجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى.

١٥. وتشير الممارسات السابقة إلى أنّ مقترح بدء عملية المراجعة سبق أن قُدم إلى مجلس الإدارة، غالباً من جانب هيئة مكتبه، من أجل مناقشته ومتابعة تنفيذه.[١٨] وعند اتخاذ قرار ببدء عملية المراجعة، يطلب مجلس الإدارة من المدير العام تزويده بقائمة بأسماء الأفراد المقترح تعيينهم في لجنة الخبراء. ونظراً لأنّ القواعد السارية لا تنص على دور هيئة المكتب في بدء عملية المراجعة، يمكن لمجلس الإدارة أن يتخذ القرار مباشرة.

٢- تعيين لجنة الخبراء والانعكاسات المالية ذات الصلة

١٦. بمجرد أن يقرر مجلس الإدارة بدء عملية تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، يعيّن "لجنة محايدة" (المادة ٧(٣) من الدستور). وتضم هذه اللجنة "خبراء مؤهلين لإسداء المشورة بشأن المعايير الأنسب لتحديد الأهمية الصناعية وبشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول بعد تقييمها على أساس هذه المعايير" (الفقرة ١-٣-٢ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة). وفي الممارسة العملية، لطالما حظي اقتراح المدير العام بشأن تشكيل لجنة الخبراء بتأييد مجلس الإدارة.

١٧. وإلى جانب هدف الحياد، تشكّل لجنة الخبراء دائماً بطريقة تضمن "الرجوع إلى سلطات إحصائية من أرفع مستوى، مع استبعاد أي شخص متحدر من دولة قد تقع إما فوق أو تحت الخط الفاصل بين دولة ذات أهمية صناعية رئيسية والبلدان الأخرى."[١٩] وضمت جميع اللجان السبع التي أُنشئت منذ الحرب العالمية الثانية، من خمسة إلى ستة خبراء إحصائيين يمثلون الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية اقتصادياً وجغرافياً وسياسياً، بما في ذلك خبير واحد على الأقل من دولة عضو ذات أهمية صناعية رئيسية وخبير واحد من كل إقليم من أقاليم منظمة العمل الدولية.[٢٠] وفي عام ١٩٨٣، في الوقت الذي أُنشئت فيه آخر لجنة من هذا النوع، تم أيضاً تعيين ثلاثة أعضاء بديلين ينوبون عن الأعضاء الأصيلين الذين قد يتعذر عليهم حضور الاجتماعات.[٢١] وبشكل عام، من أجل ضمان أعلى مستوى من الكفاءة والخبرة في مجال الإحصاء، كان المدير العام يقترح تعيين خبراء شغلوا مناصب قيادية في مؤسسات الإحصاء الوطنية.

١٨. وفي حال قرر مجلس الإدارة تشكيل هذه اللجنة، ستكون حيادية الخبراء المرشحين وكفاءتهم التقنية عاملين أساسيين في تشكيل اللجنة. ويُفضل، من ناحية المهارة التقنية، أن يكون جميع الخبراء من الإحصائيين أصحاب الخبرة الموثوقة في مجال الاقتصاد الكلي، ولديهم معرفة تقنية مثبتة بأحدث نسخة من نظام الحسابات الوطنية (٢٠٢٥)، إلى جانب إلمامهم بأحدث المعايير المعتمدة في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، لا سيما أحدث المعايير الإحصائية بشأن إحصاءات العمل وعلاقات العمل، والذي وضع تعريفاً دقيقاً للقوى العاملة ومكوناتها. بالإضافة إلى ذلك، من المستحسن أن يمتلك المرشحون خبرة عملية في تطبيق نظام الحسابات القومية على المستوى الوطني أو الدولي، فضلاً عن خبرة في التحليل المقارن لبيانات الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال، الإنتاج والتجارة والدخل). وعلى الوجه الأمثل، ينبغي أن يتمتع الخبراء بخلفية إحصائية واقتصادية قوية، وأن يكونوا ذوي خبرة في تطبيق المعايير المناسبة على المستوى الوطني أو الدولي. كما يمكن أن يكون المرشحون من كبار الإحصائيين أو الاقتصاديين الحاليين أو السابقين في المكاتب الإحصائية

---

[١٧] تقرير بشأن المسألة المتعلقة بالدول الأعضاء الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، الدورة ٦٩ لمجلس الإدارة، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٣٥، الصفحتان ٣٤ و٣٥.

[١٨] انظر، على سبيل المثال، الوثيقة GB.212/21/18؛ الوثيقة GB.221/3/5.

[١٩] *محاضر الدورة ١٧٢ لمجلس الإدارة*، أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٦٨، الملحق الخامس، الفقرة ٦.

[٢٠] انظر الملحق الثاني.

[٢١] الوثيقة GB.221/3/42، الفقرة ٣.

الوطنية أو البنوك المركزية أو المنظمات الدولية. ويمكن أيضاً النظر في ترشيح خبراء من المؤسسات الأكاديمية. ونظراً للتحدي المحتمل في إيجاد أفراد ذوي معرفة متعمقة بالاقتصاد الكلي وإحصاءات العمل على حد سواء، ينبغي أن يضم التشكيل النهائي للجنة خبراء يمتلكون مهارات في جميع المجالات اللازمة. ويمكن البحث عن مرشحين محتملين بالتشاور مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

١٩. وقد يرغب مجلس الإدارة بتقديم توجيهات إلى المكتب بشأن عدد الأعضاء الأصيلين والأعضاء البديلين المقرر تعيينهم. على سبيل المثال، قد يقرر مجلس الإدارة بأن تضم اللجنة من خمسة إلى تسعة خبراء. وقد يشمل ذلك خبيراً أو خبيرين من كل إقليم من الأقاليم الأربعة، بالإضافة إلى خبير دولي معروف بنجاحه في إجراء أنشطة مقارنة أو تنسيق على المستوى الدولي في إطار المنظمات الحكومية الدولية. ووفقاً للممارسات المتبعة، ينبغي أن يكون أحد الخبراء على الأقل من دولة عضو تتمتع حالياً بصفة الدولة العضو ذات الأهمية الصناعية الرئيسية؛ وفي المقابل، لا ينبغي أن تضم اللجنة أي شخص من دولة قد تقع مباشرة فوق أو تحت الخط الفاصل بين دولة ذات أهمية صناعية رئيسية وبلدان أخرى. ويمكن تعيين خبير أو خبيرين إضافيين من كل إقليم من الأقاليم الأربعة بصفة أعضاء بديلين.

٢٠. ومن المفترض أن يترتب على تشكيل لجنة الخبراء الانعكاسات المالية التالية، مما يستلزم تخصيص مبلغ تقديري قدره ١٥٦ ٠٠٠ دولار أمريكي:

- متوسط التكلفة لكل خبير، على افتراض عقد أربعة اجتماعات عبر الإنترنت واجتماع حضوري ليوم واحد في جنيف: ١٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، تغطي تكاليف السفر والأتعاب.
- موظف واحد من الفئة G-4 لتقديم خدمات السكرتارية بدوام جزئي لمدة أربعة أشهر: ٢٦ ٠٠٠ دولار أمريكي.
- تعتمد تكلفة الترجمة الفورية والتحريرية على قدرة الخبراء على العمل باللغة الإنجليزية. ومن المفترض أن يستغرق كل اجتماع من الاجتماعات الأربعة المقترحة عبر الإنترنت ساعتين، وأن يتألف الاجتماع الحضوري الذي يستمر يوماً واحداً من جلستين مدة كل منهما ثلاث ساعات. ويقدر الحد الأقصى لتكلفة الترجمة الفورية والتحريرية بمبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي.

٣- دور لجنة الخبراء في مراجعة المعايير وتقديم التوصيات

٢١. وفقاً للفقرة ١-٣-٢ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، تكلّف لجنة الخبراء بتحديد المعايير الأنسب لقياس الأهمية الصناعية والقيمة النسبية التي تُنسب إلى كل دولة عضو، وإذا لزم الأمر، تقديم المشورة بشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول الأعضاء من خلال تطبيق المعايير المحددة.

٢٢. وبمجرد ما يتم تعيين لجنة الخبراء، تجتمع اللجنة بدعم من المكتب. ووفقاً للفقرة ١-٣-٢ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، تقدم اللجنة رأيها في تقرير يُرفع إلى هيئة مكتب مجلس الإدارة. وفي السابق، كانت اللجان المعيّنة تنجز أعمالها بين دورتين لمجلس الإدارة وتقدم تقاريرها إلى هيئة مكتب مجلس الإدارة قبل انعقاد الدورة المخصصة لمناقشة البند المُدرج في جدول أعمالها، حتى يتسنى لهيئة المكتب تقديم توصيات في تقريرها إلى مجلس الإدارة.

٢٣. وفي كل مرة يتم فيها مراجعة قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، تحدد اللجنة المنشأة لهذا الغرض المعايير التي سيتم تطبيقها من جديد. ومن المفترض في هذه المرحلة أن تقوم لجنة الخبراء التي قد يعيّنها مجلس الإدارة في هذه الحالة بمراجعة وتحديد المعايير الواجب تطبيقها لقياس الأهمية الصناعية، مع مراعاة التطورات العالمية التي تحققت منذ آخر تحديد قبل أكثر من ٤٢ عاماً، في الأساليب والبيانات الإحصائية المتعلقة بالأهمية الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أنّ طبيعة المعايير المفترض استخدامها في قياس الأهمية الصناعية قد تطورت بشكل كبير في العقود الأخيرة. حيث يمكن اليوم تقييم الأهمية الاقتصادية للدول الأعضاء بدقة أكبر من خلال استخدام مقاييس متعددة، مما يبيّن التطور الحاصل في كيفية قياس البلدان لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ويمكن للخبراء مراعاة هذه التطورات في رأيهم بشأن الأهمية الصناعية النسبية للدول الأعضاء.

٢٤. وبغية تقييم النشاط الاقتصادي، قد يرغب مجلس الإدارة في دعوة اللجنة إلى استخدام نظام الحسابات القومية المتفق عليه دولياً (٢٠٢٥)، كدليل شامل لتطوير نهجها وتحسين المنهجية التي ستطبقها. علاوة على ذلك، من شأن التقدم الأخير المُحرز في استخدام المؤشرات المعدلة وفقاً لتعادل القدرة الشرائية - مثل الناتج المحلي الإجمالي وتكلفة المعيشة وحجم التجارة - أن يسمح بإجراء مقارنات أكثر موثوقية بين البلدان، لأنّه يزيل الاختلاف في مستويات الأسعار ويعادل القدرة الشرائية بغض النظر عن العملة. كما يقلل هذا النهج من أثر تقلبات أسعار الصرف ويوفر أساساً أكثر دقة لقياس النشاط الاقتصادي والميزان التجاري والرفاه. وينبغي للجنة الخبراء أن تراعي هذه العوامل عند تحديد المعايير الواجب تطبيقها، إلى جانب المناقشات الدولية الجارية بشأن المتغيرات المحتملة التي من شأنها أن تُكمّل الناتج المحلي الإجمالي،

بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالعمل مثل حجم وخصائص القوى العاملة والاتجاهات الديمغرافية وبعض الأبعاد المتعلقة بإعادة التوزيع.

٤- توصية هيئة المكتب وقرار مجلس الإدارة

٢٥. وفقاً للفقرة ١-٣-١ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، ينبغي إدراج بند محدد بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في جدول أعمال دورة مجلس الإدارة التي سيتخذ فيها القرار.

٢٦. وفي هذه الدورة، ستقدم هيئة مكتب مجلس الإدارة تقريرها إلى مجلس الإدارة مع توصية مبنية على أساس تقرير لجنة الخبراء. وسيُرفق تقرير اللجنة بتوصية هيئة المكتب.

٢٧. وبناءً على مراجعة تقرير هيئة المكتب، سيتخذ مجلس الإدارة قراراً بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. وفي حال تعديل القائمة، يجب أن تدخل حيّز النفاذ، وفقاً للعرف، إما بشكل فوري أو في الدورة المقبلة لمجلس الإدارة.[٢٢]

٢٨. وعلى الرغم من أنّ المادة ٧(٣) من دستور منظمة العمل الدولية تنص على أنّه يجوز لأي دولة عضو تقديم اعتراض إلى المؤتمر ضد قرار مجلس الإدارة، من دون أن يؤدي ذلك إلى تعليق تطبيق القرار، إلا أنه لم يتم تقديم أي اعتراض من هذا النوع لغاية الآن.

◄ خامساً - جدول زمني محتمل لاتخاذ الخطوات التالية

٢٩. في حال قرر مجلس الإدارة إعادة تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، يجوز إدراج بند محدد في جدول أعمال الدورة التي تسبق الانتخابات المقبلة لمجلس الإدارة، والمقرر إجراؤها في الدورة ١١٥ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٧) للمؤتمر. ومن شأن إدراج البند في جدول أعمال الدورة ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة لغرض مناقشته، على أساس أن تكون لجنة الخبراء قد أنهت تقريرها في الوقت المناسب حتى يتسنى لمجلس الإدارة النظر فيه، أن يسمح لأي تعديل على القائمة الحالية بأن يصبح نافذاً في الوقت المناسب للانتخابات. ويعني ذلك أنّ حكومة أي دولة عضو أُزيلت من قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية ستصبح مؤهلة لشغل مقعد انتخابي في مجلس الإدارة ويمكنها المشاركة في الهيئة الانتخابية، بينما تُستبعد حكومة أي دولة عضو تضاف حديثاً إلى القائمة من العملية الانتخابية.

٣٠. وفي هذا السياق، إذا قرر مجلس الإدارة في دورته الحالية المضي قدماً في تحديد جديد للدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، قد يرغب في النظر في الجدول الزمني المحتمل الوارد أدناه من أجل اتخاذ الخطوات التالية:

- **الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦):** قد يرغب مجلس الإدارة في اتخاذ قرار بشأن:
  - إدراج بند بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في جدول أعمال دورته ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦) لاتخاذ قرار بشأنه؛
  - دعوة المدير العام إلى تقديم مقترح إلى هيئة المكتب بشأن تشكيل لجنة خبراء، يجري تعيينها في دورته ٣٥٧ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٦)، مع مراعاة أية إرشادات قد يرغب مجلس الإدارة في تقديمها بشأن اختيار الخبراء؛
  - دعوة المدير العام إلى تقديم مقترح بشأن الترتيبات المالية التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن في دورته ٣٥٧ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٦).

[٢٢] عندما يقتضي الأمر، كان التغيير يقترن بترتيبات مؤقتة لتحقيق انتقال سلس. واعتمد مجلس الإدارة في دورته ٢٢٣ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٨٣) قراراً فيما يلي نصه:

إذا توقفت دولة ما، نتيجة لتعديل قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، خلال الفترة الفاصلة بين انتخابات مجلس الإدارة، عن شغل أحد المقاعد المخصصة للدول العشر ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، فإنّ مجلس الإدارة سوف يأذن، بناءً على طلب حكومة الدولة المعنية، لممثل تلك الدولة بالمشاركة في مناقشاته بدون حق التصويت، حتى الانتخابات المقبلة لمجلس الإدارة.

(الوثيقة GB.223/10/12، الصفحة ٢. انظر أيضاً الوثيقة GB.223/SC/1/1 و*محاضر الدورة ٢٢٣*).

- **الدورة ٣٥٧ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٦):** قد يقرر مجلس الإدارة تعيين لجنة الخبراء وفقاً للتشكيل المقترح واتخاذ القرارات اللازمة بشأن الترتيبات المالية.
- **تموز/ يوليه - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٦:** تجتمع لجنة الخبراء في جلسات مغلقة لتحديد المعايير الواجب استخدامها وأهميتها النسبية، إن وجدت، وتطبيق هذه المعايير على الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، ثم تقدم رأيها إلى هيئة مكتب مجلس الإدارة بشأن قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.
- **الدورة ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦):** قد يتخذ مجلس الإدارة قراراً بشأن قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية:
  - يُقدم تقرير هيئة المكتب، مرفقاً بتقرير لجنة الخبراء، إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنه بموجب البند المحدد في جدول الأعمال بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية؛
  - يتخذ مجلس الإدارة قراراً بشأن قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية ويتخذ أية قرارات إضافية مطلوبة.

◄ مشروع القرار

٣١. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) قرر إجراء عملية تحديد للدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية وإدراج بند محدد في جدول أعمال دورته ٣٥٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦) لاتخاذ قرار بشأنه؛

(ب) دعا المدير العام إلى تقديم مقترح بشأن تشكيل لجنة الخبراء والترتيبات المالية ذات الصلة إلى هيئة مكتبه، من أجل تمكين مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة في دورته ٣٥٧ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٦).

[أو]

أحاط مجلس الإدارة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.356/INS/5 وقرر عدم إجراء عملية تحديد للدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.

الملحق الأول

عمليات تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية عبر التاريخ[1]

السنة	المناسبة	الإجراءات	المعايير	الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية[2]
١٩١٩	تمكين مؤتمر العمل الدولي في دورته الأولى (١٩١٩) من تشكيل مجلس الإدارة.	حددت اللجنة المُنظمة الدولية الدول الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية بتطبيق سبعة معايير.	سبعة معايير: ١- إجمالي السكان الصناعيين بالمعنى الدقيق للمصطلح (التصنيع والتعدين والنقل) ٢- نسبة إجمالي السكان الصناعيين إلى إجمالي السكان ٣- إجمالي الطاقة المحرّكة (البخار والماء، باستثناء القاطرات والسفن) ٤- الطاقة المحرّكة لكل فرد من السكان ٥- الطول الإجمالي للسكك الحديدية ٦- طول السكك الحديدية لكل كيلومتر مربع من المساحة ٧- تطور الأسطول البحري التجاري	ثماني دول: الولايات المتحدة،* بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، اليابان، سويسرا * نظراً لأنّ الولايات المتحدة لم تتوصل إلى قرار بشأن إنضمامها إلى عصبة الأمم، أُدرجت الدانمرك مؤقتاً في القائمة بدلاً عنها.
١٩٢٢	في عام ١٩١٩، قدمت الهند شكوى رسمية إلى مجلس عصبة الأمم. وفي عام ١٩٢٠، قرر المجلس ألا يدخل أي حكم يصدره حيز النفاذ قبل نهاية ولاية مجلس الإدارة (في عام ١٩٢٢).	شُكلت لجنة مشتركة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وخبيرين عيّنهما الأمين العام لعصبة الأمم. واقترحت اللجنة الحفاظ مؤقتاً على المعايير المقررة في عام ١٩١٩، مع إدخال تعديل بسيط على المعيارين الأول والثاني. في عام ١٩٢٢، بعد النظر في تقرير اللجنة، قرر مجلس عصبة الأمم، الذي كان مكلفاً بتسوية النزاعات، أن يكون مسؤولاً عن تحديد الدول الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.	سبعة معايير: ١- إجمالي السكان الصناعيين أصحاب الأجور بالمعنى الدقيق للمصطح (التصنيع والتعدين والنقل) ٢- نسبة إجمالي السكان الصناعيين أصحاب الأجور إلى إجمالي السكان ٣- إجمالي الطاقة المحرّكة (البخار والماء، باستثناء القاطرات والسفن) ٤- الطاقة المحرّكة لكل فرد من السكان ٥- الطول الإجمالي للسكك الحديدية ٦- طول السكك الحديدية لكل كيلومتر مربع من المساحة ٧- تطور الأسطول البحري التجاري	ثماني دول: المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا، بلجيكا، اليابان، الهند

السنة	المناسبة	الإجراءات	المعايير	الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية[2]
١٩٣٥	في عام ١٩٣٤، مع قبول عضوية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإخطار انسحاب إحدى الدول الأعضاء الثمانية ذات الأهمية الصناعية الرئيسية (ألمانيا)، كلف مجلس الإدارة هيئة مكتبه بالنظر في هذه المسألة بمساعدة المكتب.	في عام ١٩٣٤، اجتمعت هيئة مكتب مجلس الإدارة على شكل لجنة للنظر في مسألة تحديد الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. ونظرت اللجنة في هذه المسألة على أساس مذكرة أعدها المكتب، تضمنت وصفاً للجوانب الدستورية والتاريخية والإحصائية لهذه القضية.[3] شُكلت لجنة الخبراء الإحصائيين بهدف تقديم المشورة لهيئة المكتب بشأن تحديد البيانات المستخدمة في المعيار "إجمالي السكان العاملين" واقتراح أفضل الأساليب التي تجمع بين المعايير الأربعة التي أوصى بها أعضاء هيئة مكتب مجلس الإدارة بغية تحديد الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٦٩ (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير ١٩٣٥) التقرير الصادر عن هيئة مكتبه.	أربعة معايير جديدة: ١- جدول الاشتراكات في ميزانية عصبة الأمم، الذي أقرته الجمعية على أساس الثروة الوطنية (٣٠ في المائة) ٢- جدول الأهمية الصناعية على أساس عدد السكان الصناعيين والطاقة المحرّكة الصناعية وقيمة الإنتاج الصناعي (الذي أعده معهد Institut für Konjunkturforschung، برلين،١٩٣٣) (٣٠ في المائة) ٣- قيمة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) (٣٠ في المائة) ٤- إجمالي القوى العاملة (١٠ في المائة) في عام ١٩٣٥، راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء الإحصائيين ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	ثماني دول: الولايات المتحدة، بريطانيا العظمى، ألمانيا،* فرنسا، الهند، الاتحاد السوفياتي، إيطاليا، اليابان * بعد انسحاب ألمانيا من منظمة العمل الدولية، قرر مجلس الإدارة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥ أنّه ينبغي للدولة صاحبة الترتيب التالي في قائمة عام ١٩٣٤ التي أعدتها اللجنة، أن تشغل المقعد غير الانتخابي الذي أصبح شاغراً، وهي كندا.
١٩٤٠	انسحاب إيطاليا والاتحاد السوفياتي من منظمة العمل الدولية عام ١٩٣٩.	طلب مجلس الإدارة من هيئة مكتبه تقديم تقرير بشأن هذه المسألة. لم يتم تشكيل لجنة خبراء. قررت هيئة المكتب استخدام القائمة التي أُعدت عام ١٩٣٥ كنقطة انطلاق.	نفس المعايير الأربعة لعام ١٩٣٥: ١- جدول الاشتراكات في ميزانية عصبة الأمم، الذي أقرته الجمعية على أساس الثروة الوطنية (٣٠ في المائة) ٢- جدول الأهمية الصناعية على أساس عدد السكان الصناعيين والطاقة المحرّكة الصناعية وقيمة الإنتاج (٣٠ في المائة) ٣- قيمة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) (٣٠ في المائة) ٤- إجمالي القوى العاملة (١٠ في المائة) أوصت هيئة المكتب بالاحتفاظ بالمعايير الأربعة التي وُضعت عام ١٩٣٥ دون إجراء أية تغييرات جوهرية، مؤكدة على ضرورة عدم النظر في إجراء أية تعديلات قبل إجراء دراسة مكثفة ومتأنية، وهي عملية تستغرق وقتاً طويلاً. وكان التعديل الوحيد الذي اقترحته اللجنة هو تحديث البيانات الإحصائية المستخدمة في إعداد قائمة عام ١٩٣٥، بحيث يستند القرار إلى أحدث المعلومات المتاحة وأكثرها دقة.	ثماني دول: بلجيكا، كندا، فرنسا، الهند، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
١٩٤٤	أشار رئيس مجلس الإدارة في دورته ٩٢ (نيسان/ أبريل ١٩٤٤) إلى وجود مقعد شاغر بين الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية (بسبب انسحاب اليابان)، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠ وأنّه من غير المناسب السماح باستمرار هذا الوضع.	بسبب الحرب العالمية الثانية، قرر مجلس الإدارة أن تشغل الصين المقعد الشاغر دون إجراء عملية الحسابات الإحصائية المعتادة، على أن تتم مراجعة قائمة الدول الثماني على أساس معايير مناسبة، حالما تسمح الظروف بذلك.	لم يتم استخدام أي معيار.	ثماني دول: بلجيكا، كندا، الصين، فرنسا، الهند، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة

السنة	المناسبة	الإجراءات	المعايير	الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية[٢]
١٩٤٨	عقب القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في عام ١٩٤٤ بشأن مراجعة القائمة حالما تسمح الظروف بذلك، قرر مجلس الإدارة في دورته ١٠١ (آذار/ مارس ١٩٤٧) مراجعة قائمة الدول الثماني والمعايير الواجب تطبيقها على حد سواء.	قرر مجلس الإدارة تشكيل لجنة من هيئة مكتبه تتألف من رئيس مجلس الإدارة ونائبي الرئيس. وقرر مجلس الإدارة أيضاً تشكيل لجنة من الخبراء الإحصائيين لمساعدة أعضاء المكتب في أداء عملهم. وبناءً على الاستنتاجات الختامية المقدمة من هذه اللجنة، أوصت هيئة المكتب، خلال اجتماع مجلس الإدارة في دورته ١٠٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨)، أن يرشح مجلس الإدارة إيطاليا لتصبح الدولة الثامنة ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.	أربعة معايير: ١- المساهمة في ميزانية منظمة العمل الدولية [٤] (٤٧ في المائة) ٢- الدخل القومي (٢٣,٥ في المائة) ٣- التجارة الخارجية (٢٣,٥ في المائة) ٤- السكان النشطون (٦ في المائة) راجعت هيئة المكتب تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	ثماني دول: البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، الهند، إيطاليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
١٩٥٤	انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية وإعادة قبول عضوية كل من اليابان والاتحاد السوفياتي. في عام ١٩٥٣، اعتمد المؤتمر في دورته ٣٦ صك تعديل دستور منظمة العمل الدولية، مما زاد من عدد الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية من ثماني إلى عشر دول.	نظر مجلس الإدارة في دورته ١٢٢ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٥٣) في مسألة مراجعة قائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. وقد أُدرجت هذه المسألة على شكل بند محدد في جدول أعمال الدورة ١٢٤ (آذار/ مارس ١٩٥٤). وقام مجلس الإدارة في دورته ١٢٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣) التي عُقدت في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، بتعيين أعضاء لجنة الخبراء. راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء وأقرّت القائمة المقترحة، باستثناء بلدٍ واحد. في البداية، اقترحت اللجنة أن تصبح البرازيل الدولة العاشرة ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. إلا أنه في ضوء المناقشات التي كانت جارية آنذاك بشأن انضمام الاتحاد السوفياتي إلى منظمة العمل الدولية، لاحظت اللجنة، استناداً إلى المعايير المقررة في تحديد مقاعد الدول العشر ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، أنّ الاتحاد السوفياتي سيصنَف من بين الدول الثماني الأولى بمجرد انضمامه. وعليه، أوصت هيئة المكتب بمنح الأولوية إلى الاتحاد السوفياتي، وهو اقتراح اعتمده مجلس الإدارة لاحقاً.	أربعة معايير: ١- الدخل القومي (٣٧,٥ في المائة) ٢- المساهمة في ميزانية منظمة العمل الدولية (٣٧,٥ في المائة) ٣- السكان النشطون (١٢,٥ في المائة) ٤- التجارة الخارجية (١٢,٥ في المائة) راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	عشر دول: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، الهند، الصين، جمهورية ألمانيا الاتحادية، كندا، إيطاليا، اليابان، البرازيل
١٩٦٣	زيادة ملحوظة في عدد الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية منذ المراجعة الأخيرة للقائمة. قدم ممثلون عن حكومة البرازيل في مجلس الإدارة بلاغاً يقترحون فيه مراجعة قائمة الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.	دعا مجلس الإدارة في دورته ١٤٥ (أيار / مايو ١٩٦٠) المدير العام إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتمكين إجراء مراجعة لقائمة الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية. وقام مجلس الإدارة في دورته ١٥٤ (آذار/ مارس ١٩٦٣) بمناقشة واعتماد التقرير الصادر عن هيئة مكتبه بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في المنظمة.	ثلاثة معايير: ١- الدخل القومي (٦٠ في المائة) ٢- المساهمة في ميزانية منظمة العمل الدولية (٣٠ في المائة) ٣- السكان النشطون اقتصادياً (١٠ في المائة) في آذار/ مارس ١٩٦٣، راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه. ولم يتم إجراء أية تعديلات على القائمة.	عشر دول: كندا، الصين، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الهند، إيطاليا، اليابان، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة

السنة	المناسبة	الإجراءات	المعايير	الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية[٢]
١٩٦٨	قرر مجلس الإدارة في دورته ١٦٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥) أنّه من غير المناسب مراجعة قائمة الدول ذات الأهمية الصناعية الرئيسية قبل انتخابات مجلس الإدارة في عام ١٩٦٦. ومع ذلك، تم الاتفاق عموماً عاى أن تتم المراجعة التالية قبل انتخابات عام ١٩٦٩.	قرر مجلس الإدارة في دورته ١٧٢ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٦٨) المضي قدماً في تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، ولتحقيق هذا الغرض، وافق على تعيين لجنة الخبراء، كما هو منصوص عليه في المادة ٧ من الدستور والمادة ١-٣ من نظامه الداخلي. قام مجلس الإدارة في دورته ١٧٤ (آذار/ مارس ١٩٦٩) بمناقشة واعتماد التقرير الصادر عن هيئة مكتبه بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.	ثلاثة معايير: ١- الدخل القومي (٦٠ في المائة) ٢- المساهمة في ميزانية منظمة العمل الدولية (٣٠ في المائة) ٣- السكان النشطون اقتصادياً (١٠ في المائة) في آذار/ مارس ١٩٦٩، راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه. ولم يتم إجراء أية تعديلات على القائمة.	عشر دول: كندا، الصين، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الهند، إيطاليا، اليابان، الاتحاد السوفياتي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة
١٩٧٨	انسحاب الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية	كلف مجلس الإدارة في دورته ٢٠٦ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٧٨) هيئة مكتبه بالموافقة بالنيابة عنه على المقترحات المتعلقة بتعيين لجنة الخبراء، كما هو منصوص عليه في المادة ٧ من الدستور والمادة ١-٣ من نظامه الداخلي. قام مجلس الإدارة في دورته ٢٠٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨) بمناقشة واعتماد التقرير الصادر عن هيئة مكتبه بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في المنظمة.	معياران: ١- الدخل القومي (٧٥ في المائة) ٢- السكان النشطون (٢٥ في المائة) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	عشر دول: البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الهند، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفياتي
١٩٨٠	إعادة قبول الولايات المتحدة في منظمة العمل الدولية	قرر مجلس الإدارة في دورته ٢١٢ (شباط/ فبراير - آذار/ مارس ١٩٨٠) المضي قدماً في تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في المنظمة، ولتحقيق هذا الغرض، وافق على تعيين لجنة الخبراء، كما هو منصوص عليه في المادة ٧ من الدستور والمادة ١-٣ من نظامه الداخلي. قام مجلس الإدارة في دورته ٢١٣ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٨٠) بمناقشة واعتماد التقرير الصادر عن هيئة مكتبه بشأن تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في المنظمة.	معياران: ١- الدخل القومي (٨٠ في المائة) ٢- السكان النشطون (٢٠ في المائة) في أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٨٠، راجعت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	عشر دول:* كندا، الصين، جمهورية ألمانيا الاتحادية، فرنسا، المملكة المتحدة، الهند، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي * كانت الصين تعتبر عضواً غير فاعل لأنّها لم ترسل أي ممثلين إلى مجلس الإدارة حتى عام ١٩٨٣. ولهذا السبب، تم استبدال الصين بالدولة التي تحتل الترتيب الحادي عشر، وهي البرازيل.
١٩٨٣	قرر مجلس الإدارة في دورته ١٨٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١) الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية كحكومة ممثلة للصين. ومع ذلك، اعتُبرت الصين عضواً غير فاعل لأنّ حكومة جمهورية الصين الشعبية لم	قرر مجلس الإدارة في دورته ٢٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢) المضي قدماً في تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية وعيّن لجنة الخبراء، كما هو منصوص عليه في المادة ٧ من الدستور والمادة ١-٣ من نظامه الداخلي.	معيار واحد: ١- الناتج المحلي الإجمالي (١٠٠ في المائة) في آذار/ مارس ١٩٨٣، استعرضت هيئة مكتب مجلس الإدارة تقرير لجنة الخبراء ووافقت على التوصيات الواردة فيه بشأن تطبيق المعايير.	عشر دول: البرازيل، الصين، جمهورية ألمانيا الاتحادية (لاحقاً ألمانيا)، فرنسا، الهند، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي*

السنة	المناسبة	الإجراءات	المعايير	الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية[2]
	ترسل أي ممثلين إلى مجلس الإدارة حتى عام ١٩٨٣، حين قررت استئناف مشاركتها الفعالة، مما دفع مجلس الإدارة إلى تحديد الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية.	قام مجلس الإدارة في دورته ٢٢٢ (آذار/ مارس ١٩٨٣) بمناقشة واعتماد التقرير الصادر عن هيئة مكتبه بشأن اختيار الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية في المنظمة.	تم استخدام معيار واحد: الناتج المحلي الإجمالي. عند عرض تقرير الخبراء على مجلس الإدارة، لاحظت هيئة مكتبه أنّ التقرير كان مستنداً بشكل أساسي إلى مشروع المقارنة الدولية [5] الذي نُشر في عام ١٩٨٢ وأنّ البيانات المتاحة كانت تراعي بشكل كافٍ حجم القوى العاملة في البلاد، كما يتضح من ناتجها المحلي الإجمالي، لذلك لم يعد من الضروري النظر في إحصاءات القوى العاملة بشكل منفصل، كما كانت تفعل اللجان السابقة.	* في عام ١٩٩٢، خلف الاتحاد الروسي عضوية الاتحاد السوفياتي.

[1] تُصنف الوثائق من الفترة ١٩١٩- ١٩٤٨ التي لا تحتوي على روابط متصلة على أنّها سرية وغير متاحة إلكترونياً؛ ومع ذلك، يمكن للمكتب إتاحتها عند الطلب.

[2] تُدرج الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية حسب الترتيب الذي تظهر به في التقارير ذات الصلة الصادرة عن لجان الخبراء.

[3] أعد المكتب تقريراً بشأن مراجعة المعايير المستخدمة في تحديد الدول الثماني ذات الأهمية الصناعية الرئيسية، يتضمن النقاط الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي استبعاد جميع المعايير المعتمدة في عام ١٩٢٢، باستثناء المعيار المتعلق بالسكان الصناعيين من أصحاب الأجور؛

(ب) ينبغي توسيع نطاق عبارة "السكان الصناعيين من أصحاب الأجور" لتشمل العمال الزراعيين والتجاريين على أساس أنّ كلمة "الصناعية" الواردة في دستور المنظمة تم تفسيرها بالمعنى الواسع الذي يغطي الزراعة والتجارة على حد سواء؛

(ج) نظراً للممارسات المتنوعة لمختلف البلدان فيما يتعلق بمعاملة زوجات وعوائل المزارعين الذين يساعدون في العمل في المزرعة، لا ينبغي احتساب النساء العاملات في الزراعة ضمن مجموع السكان العاملين بأجر؛

(د) المعايير المطلقة لها أهمية أكبر من المعايير النسبية؛

(هـ) لم تكن طريقة الجمع بين المراتب، التي تم تطبيقها أيضاً في عام ١٩٢٢، كطريقة بديلة للجمع بين المعايير، مرضية.

[4] أكدت لجنة الخبراء، مع التشديد على أهمية أرقام الدخل القومي، أنّ الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي كانت في كثير من الحالات غير موثوقة إلى حد كبير، وأشارت إلى أنّ استخدام جدول اشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية منظمة العمل الدولية، يمكن أن يكون بديلاً محتملاً. وبينت اللجنة أنّ هذه الاشتراكات عادة تأخذ في الاعتبار مختلف العناصر الداخلة في تقديرات الثروة القومية، وبالتالي فإنّها تغطي إلى حد كبير نفس المجال الذي تغطيه تقديرات الدخل القومي، وذلك في الحالات التي تكون فيها هذه التقديرات موثوقة. وعليه، ترى هيئة مكتب مجلس الإدارة أنّه من المستحسن استخدام كل من الدخل القومي واشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية منظمة العمل الدولية كمعايير، وأنّ اتباع هذا النهج لا ينطوي عليه أي خروج عن المبادئ التي وضعها الخبراء.

[5] كان برنامج المقارنات الدولية مشروعاً تعاونياً بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي ووحدة بحثية في جامعة بنسيلفانيا. وقد أرسى البرنامج نظاماً عالمياً لإجراء المقارنات الدولية للناتج الحقيقي وللقوة الشرائية للعملات.

◄ الملحق الثاني

التشكيل والتمثيل الجغرافي للجان الخبراء (١٩٤٨-١٩٨٣)

◄ تشكيل اللجان

١٩٤٨

١- **كندا** - إحصائي دومينيون
٢- **الصين** - مدير الإحصاء بوزارة الشؤون الاجتماعية
٣- **فرنسا** - مدير الإحصاءات العامة في فرنسا
٤- **الهند** - أستاذ اقتصاد، جامعة لكناو
٥- **المملكة المتحدة** - مدير الإحصاء بوزارة العمل والخدمة الوطنية
٦- **الولايات المتحدة** - مفوض التعريفات الجمركية

الوثيقة GB.105/PV، الملحق التاسع

١٩٥٤

١- **كندا** - إحصائي دومينيون، وزارة التجارة والصناعة
٢- **شيلي** - أستاذ الإحصاء، جامعة شيلي
٣- **فرنسا** - رئيس قسم الإحصاء بوزارة العمل والضمان الاجتماعي
٤- **الهند** - المدير المساعد للجهاز المركزي للإحصاء، أمانة مجلس الوزراء
٥- **المملكة المتحدة** - رئيس المكتب المركزي للإحصاء
٦- **الولايات المتحدة** - مدير مكتب الإحصاء، وزارة التجارة

الوثيقة GB.125/PV، الملحق الثامن

١٩٦٣

١- **كندا** - إحصائي دومينيون
٢- **شيلي** - مدير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شيلي
٣- **فرنسا** - رئيس قسم الإحصاء والتوثيق بوزارة العمل
٤- **المملكة المتحدة** - مدير المكتب المركزي للإحصاء
٥- **الولايات المتحدة** - عميد جامعة هوارد
٦- **الاتحاد السوفياتي** - مساعد رئيس الإدارة المركزية للإحصاء

ملاحظة: في عام ١٩٦٣، عيّن مجلس الإدارة خبيراً سابعاً يمثل إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛ إلا أنّه لم يتمكن من المشاركة في أعمال اللجنة.

الوثيقة GB.154/6/17

١٩٦٩

١- **كندا** - إحصائي دومينيون، مكتب دومينيون للإحصاء
٢- **فرنسا** - المفتش العام للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية
٣- **غانا** - إحصائي حكومي، المكتب المركزي للإحصاء
٤- **الهند** - مدير مكتب العمل، حكومة الهند
٥- **بنما** - مديرة الإحصاء والتعداد
٦- **المملكة المتحدة** - المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء
٧- **الولايات المتحدة** - عميد جامعة هوارد
٨- **الاتحاد السوفياتي** - النائب الأول لرئيس المجلس الإحصائي المركزي

الوثيقة GB.174/PV، الملحق التاسع

١٩٧٨

١- **الهند** - مدير الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط
٢- **كينيا** - مدير الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية والتخطيط
٣- **بنما** - مدير الإحصاء والتعداد
٤- **المملكة المتحدة** - مدير الإحصاء، وزارة الصناعة والتجارة
٥- **الاتحاد السوفياتي** - رئيس المجلس المركزي للإحصاء

الوثيقة GB.208/4/2

١٩٨٠

١- **كولومبيا** - رئيس إدارة الإحصاءات الإدارية الوطنية
٢- **هنغاريا** - رئيسة المكتب المركزي للإحصاء
٣- **الهند** - مدير الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط
٤- **اليابان** - مدير مكتب الإحصاء بمكتب رئيس الوزراء
٥- **كينيا** - مدير المكتب المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية
٦- **المملكة المتحدة** - مدير الإحصاء، وزارة الصناعة والتجارة

الوثيقة GB.212/21/25

١٩٨٣

١- **كوستاريكا** - مدير عام المديرية الوطنية للإحصاء والتعداد
٢- **إثيوبيا** - كبير الإحصائيين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
٣- **جمهورية ألمانيا الاتحادية** - نائب رئيس المكتب الإحصائي الاتحادي
٤- **الفلبين** - نائب المدير العام للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية
٥- **يوغوسلافيا** - نائب مدير المكتب الإحصائي الاتحادي

الدول الأعضاء البديلة:

١- **مصر** - رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
٢- **هولندا** - مدير عام المكتب المركزي للإحصاء
٣- **تايلند** - الأمين العام للمكتب الوطني للإحصاء

ملاحظة: استُبدل الخبير الإثيوبي، الذي لم يكن متاحاً لحضور الاجتماع، بأحد الأعضاء البديلين، وهو الخبير المصري.

الوثيقة GB.221/3/42

◄ توزيع الخبراء بحسب الإقليم

	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية
١٩٤٨	لا يوجد	خبيران	خبيران	لا يوجد	خبيران
١٩٥٤	لا يوجد	ثلاثة خبراء	خبير واحد	لا يوجد	خبيران
١٩٦٣	لا يوجد	ثلاثة خبراء	خبير واحد*	خبير واحد	خبيران
١٩٦٩	خبير واحد	ثلاثة خبراء	خبير واحد	خبير واحد	خبيران
١٩٧٨	خبير واحد	خبير واحد	خبير واحد	خبير واحد	خبير واحد
١٩٨٠	خبير واحد	خبير واحد	خبيران	خبير واحد	خبير واحد
١٩٨٣	خبير واحد (بديل واحد)	خبير واحد	خبير واحد (بديل واحد)	خبير واحد	خبير واحد (بديل واحد)

* في عام ١٩٦٣، عيّن مجلس الإدارة خبيراً سابعاً يمثل إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛ إلا أنّه لم يتمكن من المشاركة في أعمال اللجنة.